# السلطان عبد المجيد

## فترة الحكم: ١٨٣٩-١٨٦١

السلطان العثماني الحادي والثلاثون

**الألقاب والأسماء الشعرية:** الغازي، صَفْوَتي

**اسم الأب:** محمود الثاني

**اسم الأم:** السلطانة الوالدة "بَزْم عَالَم"

**محل وتاريخ الميلاد:** إسطنبول،
٢٥ أبريل/نيسان عام ١٨٢٣

**العمر عند اعتلاء العرش:** ١٦ عاما

**سبب وتاريخ الوفاة:** مرض السُّل، ٢٥ يونيو/حزيران ١٨٦١

**مكان الوفاة وموقع القبر:** إسطنبول، ودفن في مقبرته بساحة مسجد السلطان ياووز سليم بمنطقة الفاتح في اسطنبول

**أبناؤه:** مراد الخامس، وعبد الحميد الثاني، ومحمد الخامس (محمد رشاد)، وأحمد كمال الدين، ومحمد برهان الدين، وأحمد نور الدين، وسليم سليمان، ومحمد وحيد الدين السادس

**بناته:** فاطمة سلطان، ورفيعة سلطان، وجميلة سلطان، ومنيرة سلطان، وسنيحة سلطان، ومديحة سلطان، ونائلة سلطان، وبهيجة سلطان

بورتريه للسلطان عبد المجيد، للفنان جوزيف مناس (Josef Manas)، عام ١٨٨٨.

الحقيبة الداخلية الذهبية لعباءة الرسول ﷺ.

اعتلى السلطان عبد المجيد العرش بعد وفاة والده مباشرة، وكان آخر سلطان عثماني يعتلي العرش وهو في سن صغيرة. خلال فترة إمارته تلقى السلطان عبد المجيد تعليما ممتازا على النمط الغربي، وتعلم الفرنسية. ولأنه لم يكن لديه خبرة في شؤون الإدارة، وبسبب صعوبة الشؤون الداخلية والعلاقات الخارجية، فإنه كان يطمئن إلى كبار رجال الدولة ويقدر مقترحاتهم.

حاول السلطان عبد المجيد حل المسألة المصرية بإعفاء محمد علي باشا من منصبه، لكن خططه الخاصة بمحمد علي ألغيت تماما بعدما وصلت الأنباء للعاصمة أن الجيش العثماني مُني بهزيمة في نزيب (نُصَيبين). وكذلك قام الأدميرال أحمد فوزي باشا بتسليم الأسطول لمحمد علي باشا في الإسكندرية، انتقاما من وصول خصمه "خُسْرَوْ باشا" إلى منصب رئيس الوزراء بالقوة في ٣ يوليو/تموز ١٨٣٩. وبهذا أصبحت الدولة العثمانية الآن مجردة من جيشها وأسطولها، فأصبحت الطريقة الوحيدة للتعامل مع القضية المصرية هي الاتجاه إلى أوروبا طلبا للدعم.

لم يكن محمد علي باشا يريد عقد اتفاق مع السلطان الجديد، ولهذا فقد استدعت المسألة المصرية تدخلا فعليا من جانب بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا.

كان مصطفى رشاد باشا، الوزير العثماني للشؤون الخارجية، قد توجه إلى عدة عواصم أوروبية بشكل متكرر لملاحظة الأفكار والنصائح الخاصة بالإصلاحات القادمة وفوائدها. وفي إسطنبول أقنع مصطفى رشاد باشا السلطان الشاب أن الدعم الأوروبي في المسألة المصرية لن يأتي إلا إذا قاموا بإعداد حزمة إصلاحات أساسية ووضعوها قيد التنفيذ.

وقد أُعلن هذا البرنامج الإصلاحي بالفعل، والذي سجله التاريخ باسم "فرمان إعادة التنظيم"، للشعب في حديقة كُولْهانَة بإسطنبول، في جمع كبير ضم السلطان والسفراء الأجانب، وكان ذلك في ٣ نوفمبر/تشرين ثان عام ١٨٣٩. وكانت هذه الوثيقة المهمة، التي بدأت ما يعرف بـ"عصر التنظيمات" (١٨٣٩-١٨٧٦)، تعد بتوفير المزيد من الحريات المدنية والقوانين، شملت إصلاحات تعليمية وثقافية وقانونية، إضافة إلى إصلاحات لنظام التجنيد الإلزامي والضرائب.

ساعدت الإصلاحات التنظيمية على إيجاد حل للمسألة المصرية، التي كانت قد أصبحت شأنا دوليا. وأخذت بريطانيا زمام المبادرة، وفي مؤتمر لندن، الذي لم تحضره فرنسا بسبب تأييدها لمصر، وقعت أربع قوى أوروبية كبرى (هي بريطانيا وروسيا والنمسا

من اللوحات التي كتبها السلطان عبد المجيد

وبروسيا) بالإجماع على معاهدة في ١٥ يوليو/تموز ١٨٤٠. وتم حل المسألة المصرية وفقا للبنود التالية: أن تحتفظ أسرة محمد علي باشا بحكم مصر بالوراثة، وأن تحافظ مصر على ولائها للسلطان العثماني، وأن ترسل إلى السلطان ربع إجمالي الضرائب التي يتم جمعها سنويا.

لم يذعن محمد علي باشا سريعا، لكنه اضطر إلى القبول بهذا القرار عندما أنزلت بريطانيا والنمسا قواتهما في بيروت. وفي العام التالي التقت نفس الدول لعقد اتفاقية المضايق في لندن بعد انقضاء مدة الثمانية أعوام الخاصة بمعاهدة "هُنكَارْ إيسْكَلَسِي" التي كانت قد وقعت مع الروس عام ١٨٣٣، واتفقت هذه الدول على أن السلطة على المضايق تعود للدولة العثمانية، وأنه لا يجوز للسفن الحربية المرور عبرها.

خلال الثورات الأوروبية التي حدثت عام ١٨٤٨ وصاحبتها سلسلة من الاضطرابات السياسية في جميع أنحاء أوروبا خسر المجريون أمام قوات النمسا وروسيا، التي دخلت المجر خلال حرب المجريين مع النمسا للحصول على الاستقلال. وقد لجأ بعض المجريين لدى العثمانيين، وهو ما أدى إلى قطع العلاقات بين الدولة العثمانية من جانب والنمسا وروسيا من جانب آخر. ورغم كل الضغوط الدبلوماسية والتهديد بالحرب من جانب النمسا وروسيا، فإن السلطان أوضح أنه لن يعيد اللاجئين الذين وصلوا إلى الأراضي العثمانية. وللمرة الأولى أدى موقفه الإنساني إلى تغيير المشاعر الشعبية (تجاه الدولة العثمانية) في أوروبا من الكراهية إلى التعاطف. وفي الواقع أن هذا التغير في صورة العثمانيين لدى أوروبا أدى إلى تيسير مهمة بحث العثمانيين عن حلفاء بعد ذلك خلال حرب القرم.

أقدم صور حرب في التاريخ التقطت أثناء حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦). وتُبيّنُ الصورةُ إسماعيل باشا ومرافقيه.

عندما انتشرت ثورات عام ١٨٤٨ فيما كان يعرف لدى العثمانيين بالمملكتين (أو البلدين القيّمين) وهما والاشيا ومولدافيا، وقع الروس معاهدة "بالْطا لِيمَاني" مع العثمانيين في عام ١٨٤٩، والتي قدمت حلا قصير المدى للمشكلة. أما الموضوع الآخر على أجندة العلاقات الخارجية فكان قضية "الأرض المقدسة". فبعد أن تقدمت فرنسا بطلب لفرض الحماية على الكاثوليك في القدس، سلم الروس مذكرة للباب العالي، أي الحكومة العثمانية، يطالبون فيها بمنح المزيد من الحقوق للمواطنين الأرثوذكس في الدولة العثمانية، وتمكين روسيا من فرض الحماية عليهم. لكن الروس تلقوا ردا سلبيا من الحكومة العثمانية فقاموا بغزو والاشيا ومولدافيا، وأعقب ذلك قيام السلطان عبد المجيد بإعلان الحرب على روسيا عام ١٨٥٣. وبدأت الحرب، التي سجلها التاريخ باسم حرب القرم بسبب وقوع أغلب الصراع في القرم، بقيام الروس بحرق الأسطول العثماني في سِينُوب، جنوب البحر الأسود. وتحالفت بريطانيا وفرنسا ومملكة بييمونتي مع الدولة العثمانية، في حين قررت كل من النمسا وبروسيا، حليفتي روسيا المحتملين، أن تبقيا على الحياد. وفي نهاية المطاف مُنِيت روسيا بهزيمة ساحقة.

قبل مؤتمر باريس، الذي كان بمثابة نهاية للحرب، طالب حلفاء العثمانيين السلطان عبد المجيد بإصدار مرسوم جديد يقضي بتأكيد وتمديد الحقوق التي أعلنت في مرسوم التنظيمات. واستجابة لهذا الطلب أعدّ الصدر الأعظم وقاضي القضاة والسفيران البريطاني والفرنسي ما سُمي بـ"فرمان الإصلاحات"، الذي أعلن في مرسوم في ١٨ فبراير/شباط عام ١٨٥٦ قبل بدء المؤتمر. لم يقم هذا المرسوم فقط بتمديد الحقوق الممنوحة في مرسوم التنظيمات، لكنه منح أيضا حقوقا أخرى لغير المسلمين أكثر جرأة مما كانت ترغب فيه روسيا، وهو ما أدى بعد ذلك إلى تدخل أكبر من جانب القوى الغربية في الشؤون العثمانية الداخلية. وقد أشارت معاهدة باريس، التي وقعت في ٣٠ مارس/آذار ١٨٥٦ بمؤتمر باريس بعد حرب القرم، إلى هذا المرسوم. وتقضي مواد المعاهدة بأن الدولة العثمانية دولة أوروبية، وأن الدول الأوروبية عليها تأمين سلامة أراضي الدولة العثمانية.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الدولة العثمانية كانت الطرف المستفيد، فإن النص على إغلاق البحر الأسود أمام جميع السفن الحربية من أي نوع ألقى بقدر كبير من الشكوك في مدى إنصاف المعاهدة؛ حيث اضطر الأسطول العثماني أيضا إلى مغادرة البحر الأسود. وكان المرسوم الذي أعلنه السلطان عبد المجيد قد انطلق من جهوده لتوحيد رعاياه تحت فكرة "العثمانية"، التي تعتبر جميع الرعايا متساوين بغض النظر عن معتقداتهم الدينية. لكن الامتيازات الجديدة التي منحت لغير العثمانيين ساهمت في تعزيز الحركات القومية التي انتشرت يوما بعد يوم داخل الأراضي العثمانية، بدلا من أن تؤدي إلى وقف هذه الحركات. وبتحريض من الغربيين أصبح من المستحيل المحافظة على تماسك البناء العثماني متعدد القوميات.

أعطى "فرمان الإصلاحات" الدول الأوروبية مطلق التصرف للتدخل في الشؤون العثمانية الداخلية، وعقب ذلك زعمت كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا وبروسيا وروسيا أن الإصلاحات التي وعد بها المرسوم لم تدخل حيز التنفيذ، وأرسلوا مذكرة بذلك للحكومة العثمانية عام ١٨٥٩. وبتحريض من بريطانيا وفرنسا اندلع الصراع بين الدروز والمارونيين مجددا، واتسع الاضطراب المدني هذه المرة ليصل إلى دمشق. وواصلت أوروبا الضغط على السلطان والحكومة العثمانية، وتغير مسار الأحداث دراماتيكيا عندما أنزلت فرنسا قواتها في بيروت. ونتيجة للمحادثات مع أوروبا تم إنشاء إدارة في جبل لبنان تتمتع بحكم شبه ذاتي وتسمى "المتصرفية"، وتُركت المنطقة لإدارة حاكم مسيحي في عام ١٨٦١.

كان السلطان عبد المجيد يعاني، مثل والده، من مرض السُّل، وتوفي وهو التاسعة والثلاثين من عمره في قصر إهلامور (الزَيزَفُون) في بيشكتاش بإسطنبول، وكان ذلك في ٢٥ يونيو/حزيران عام ١٨٦١.

كان السلطان عبد المجيد يشبه سابقيه في الاعتراف بسلطة الدين فوق سلطته؛ فالإصلاحات التي سنّها كانت مبنية على الشريعة الإسلامية. كما أنه ألزم نفسه بإدخال التحديثات الغربية في الأراضي العثمانية، وكانت البداية بالسكك الحديدية.

قام السلطان بزيارات ميدانية لمعرفة احتياجات الشعب بشكل مباشر، وأجرى تغييرات على إجراءات قبول السفراء، وبدأ في رؤية السفراء بشكل شخصي، كما قام بزيارة السفارة الفرنسية، وحضر إحدى الحفلات الفرنسية. وكان السلاطين السابقون يمنحون ميداليات ونياشين امتياز للأجانب، من دون أن يقبلوا شيئا في المقابل، لكن السلطان عبد المجيد ألغى هذا التقليد السلطاني وقبل ميدالية من الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث.

ألغى السلطان عبد المجيد منصب رئيس الوزراء، وأعاد منصب الصدر الأعظم، وبالإضافة إلى هذا ألحق السلطان المجلس التشريعي والوزارات التي أنشئت في عهد والده بوزارات ومجالس جديدة.

خلال السنوات التي أعقبت فترة التنظيمات أصدر السلطان في بعض الأحيان قرارات مبنية على اقتراحات

أمر السلطان عبد المجيد ببناء مسجد المجيدية في أورتاكوي على الساحل الأوروبي للبوسفور.

obeikan

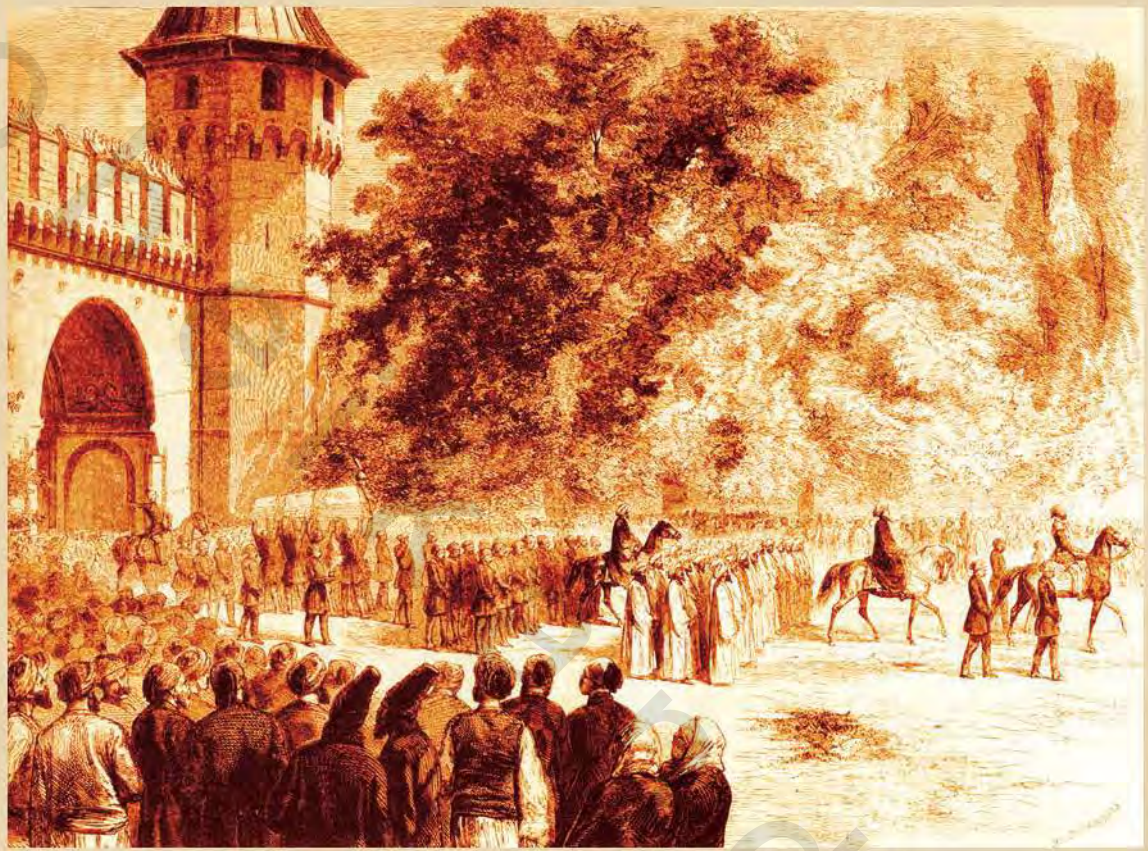

موكب جنازة السلطان عبد المجيد، من تصوير هنري بيير بلانشار مونتاني، سنة ١٨٦١.
ويظهر في الصورة الجماهير وهي تصاحب السلطان المتوفى لقبره فيما يُحمل تابوته ليمر عبر بوابة السلام بقصر "طوب قابي".

من زوجاته وأبنائه وأزواج بناته. لكن الأمر الأشد مرارة أن السفيرين البريطاني والفرنسي تنافسا في تقديم النصائح للسلطان؛ فأدى موقفهما إلى استقطاب رجال الدول العثمانيين إلى معسكرين متنافسين، أحدهما مؤيد للبريطانيين والآخر مؤيد للفرنسيين.

اتُخذت في عهده خطوات مهمة لإصلاح التعليم؛ فعلى سبيل المثال أصبح التعليم في المدارس الابتدائية إلزاميا. وبدأت طباعة أول صحيفة خاصة وهي "جريدة الحوادث"، وقام بطباعتها ناشر من أصل بريطاني. ولأول مرة في التاريخ العثمانية طبعت أول أوراق بنكنوت عثمانية، كما سُحب دين خارجي من بريطانيا لدفع النفقات خلال حرب القرم. وخلال حكم السلطان عبد المجيد ارتفع الدين الأجنبي، كما تم رهن مصادر عوائد مهمة في كل واحدة من تلك المناسبات الأربعة.

تسببت الصعوبات المالية والحقوق الموسعة التي حصل عليها غير المسلمين في إحداث حالة من الاستياء في المجتمع العثماني، كما أحدثت قدرا كبيرا من الاضطرابات. وأجبر التدخل الأوروبي في هذه

الأحداث على أساس مصالحها رجال الدولة العثمانيين على الخضوع للغربيين، وهو ما لم يتمكن السلطان عبد المجيد من صده.

وخلال السنوات الأخيرة للسلطان مثلت الديون الأجنبية عبئا ضخما على ميزانية الدولة وخصوصا الديون التي تم الحصول عليها من المقرضين غير المسلمين في منطقة بَيْ أوغلو بإسطنبول، وهي الديون التي تراكمت بقدر هائل. ولم يكن من الممكن استعادة المجوهرات والشيكات التي أُعطيت للمقرضين كضمانات.

وفيما كانت الدولة تتعثر في أزمة مالية حادة، وتقترض مبالغ ضخمة من الخارج، كان من المستغرب أن السلطان عبد المجيد قام في ذلك الوقت بإنشاء قصر "دولما باغجه" على الجانب الأوروبي من البوسفور، وقصري يَيكُوز وكُوجُوكْسُو على الجانب الآسيوي، إضافة إلى جناح مَجِيدِيَة في قصر "طوب قابي".

وأنشئ كذلك في عهد السلطان عبد المجيد مسجدا مجيدية وتَشوِيقِيَة وجسر غَلَطَة الذي يمتد عبر القرن الذهبي. كما قام السلطان عبد المجيد أيضا بأوسع عملية إصلاحات في المسجد النبوي في المدينة المنورة. وكان الشيخ داوود باشا حاكم المدينة المنورة قد أرسل خطابا للسلطان يبلغه فيه بأن المسجد لم يخضع لأي عملية صيانة شاملة منذ وقت طويل، فاهتم السلطان بالأمر شخصيا؛ حيث تلقى تقريرا مطولا عن حالة المسجد الحالية، وصمم على القيام بعملية إنشاءات وتجديد موسعة في المسجد. وفي النهاية كلف المهندس الشهير عبد الحليم أفندي بإدارة وتنسيق المشروع.

وعقد السلطان مسابقة في فن الخط في القصر، ومنح الفائز، عبد الله زهدي أفندي، مسؤولية كتابة الخطوط في المسجد النبوي. لكن عبد الله أفندي توفي في مكة خلال قيامه بالحج في نفس العام وهو يصطحب فريقه الإنشائي إلى المدينة؛ فعيّن السلطان مكانه محمد رائف باشا. وبعد عشر سنوات من العمل أخذ المسجد النبوي شكله الرائع في عام ١٨٦١. وفي وصفه لهذا قال الرحالة الفارسي سيف الدولة، الذي كان قد سافر إلى المدينة، إن "الترميمات كانت في النهاية سلطانية بحق". كما علق الرحالة أمين الدولة على هذه الترميمات بقوله إن "السلطان عبد المجيد خان زرع إحساسا بالامتنان تجاهه من جميع المسلمين. فروح هذا المسجد المقدس، الذي أثنى عليه الله عز وجل، لا تتجسد في أي معنى أفضل في أي مكان عبادة آخر". وقد قام السلطان أيضا بإنشاء مكتبة بالقرب من الكعبة، وملجأ للحجاج الفقراء الذين يأتون لزيارة مكة.